



دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	التضامن العربي و الأمن القومي
المصدر:	مجلة البحوث والدراسات العربية
الناشر:	المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - معهد البحوث والدراسات العربية
المؤلف الرئيسي:	رياض، محمود
المجلد/العدد:	ع 17,18
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1990
الصفحات:	5 - 20
رقم MD:	133496
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الاتفاقيات العربية، العالم العربي، الأمن القومي، التضامن العربي، الولايات المتحدة الأمريكية، الصراع العربي الاسرائيلي، قرارات مؤتمرات القمة العربية، الحروب الصليبية، الامة العربية، الاستعمار، التعاون العربي، جامعة الدول العربية، الوحدة العربية، الوحدة المصرية السورية، حرب يونيو 1967م، حرب اكتوبر 1973م، قمة الخرطوم اغسطس 1967م
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/133496

التضامن العربى والأمن القومى

١ . محمود رياض (*)

مقدمة :

إن الحديث اليوم عن التجارب الماضية من أجل تحقيق التضامن العربى ، بعيداً عن الانفصالات الشديدة التى تسود الأمة العربية قد تساعد المواطن العربى على الخروج من الحيرة القائلة التى تنتابه حالياً وهي حيرة اعترف بأننى لم اتخلص منها بعد . إذ أننى لم اشاهد خلال عملي الطويل في المجال العربى هذا الكم الهائل من الخلاف والصراع العربى خصوصاً عندما يتحرك جيش عربى لأحتلال بلد عربى وتتحرك قوات عربية لمواجهة قوات عربية أخرى ويفتح المجال للتدخل الأجنبى بعدما كنا نقاومه وكنا نؤمن ولازلنا نؤمن بأن إسرائيل تشكل أكبر تهديد للأمن العربى مما جعلنا نجتمع على ضرورة قيام اتفاق عربى يضمن التوازن الإستراتيجى مع العدو الأمر الذى يستدعى منا تضامناً حقيقياً .

والأحداث الأخيرة التى أدت إلى تحركات الجيوش العربية لتواجه بعضها البعض جعلت الأمن العربى مهدداً من داخل الأمة العربية . أما إسرائيل فلم تعد فى حاجة إلى القيام بعدوان عاجل لتنفيذ مخطتها التوسعى فما عليها سوى انتظار إنهاك القوات العربية لبعضها البعض وزوال التضامن العربى لتتحرك فى الوقت المناسب فتقطف ثمرة التفرد للقضاء على الانتفاضة التى أصبحت فى زوايا النسيان إزاء النزاع العربى الحالى .

وقد نجحت إسرائيل فى وضع خططها منذ قرن من الزمان ومازالت ماضية فى تنفيذها . أما الولايات المتحدة فقد قررت سياستها فى المنطقة فى المذكرة التى أعلنتها فى شباط (فبراير) سنة ١٩٥٥ وهى لاتزال تعمل بها على أساس السيطرة على مقدرات الأمة العربية وتأمين اعتراف الدول العربية بدولة إسرائيل .

وأما نحن العرب فلا نحتمل الاستمرار فى اتفاق يقره الزعماء العرب لأكثر من بضعة أسابيع . وعلى سبيل المثال هذا النص الذى ورد فى قرارات القمة فى بغداد يوم ٣٠ أيار (مايو) ١٩٩٠ :

(*) الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية .

« ان مؤتمر القمة ادراكاً منه للمخاطر التي يتعرض لها الأمن القومي العربي وأمن كل بلد من البلدان العربية الشقيقة ، وعلى ضوء التهديدات الاسرائيلية المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية والموجهة ضد الأمة العربية (...) وانطلاقاً من ادراكه أن دعم الانتفاضة المباركة والحفاظ على أمن كل بلد عربي وسيادته ضد أي عدوان أو تهديد يتطلب حشد طاقات البلدان العربية وتحقيق التكامل فيما بينها وتوظيفها في خدمة مصالح الأمة العربية وحقوقها وأهدافها في الازدهار والرقى وفي جو من السلام والأمن (...) .

يقرر المؤتمر على الصعيد العربي :

١ - العمل على تنقية الاجواء العربية للبناء والتضامن والتكامل العربي الحقيقي المعبر عن وحدة الأمة والمنطلق من مصالحها المشتركة والموحدة .

٢ - ضرورة اتخاذ التدابير الفعالة لتوفير الامكانيات الدفاعية اللازمة لمواجهة المخططات العدوانية والتوسعية الاسرائيلية ، والتحديات التي تتعرض لها الدول العربية وذلك التزاماً بميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي العربي ... »

ان من يقرأ هذه القرارات لا يتصور انها صادرة عن الزعماء انفسهم الذين صنعوا الاحداث الأخيرة في المنطقة والذين شاركوا في انتهاك التضامن العربي وتعطيل العمل العربي المشترك .

وعند الحديث عن مستقبل العمل العربي المشترك لابد من القاء نظرة على الخطوات التي سبق واتبعتها الدول العربية في هذا المجال ومدى النجاح أو الفشل الذي واجه الأمة العربية ، وكذلك النظر في الأوضاع الحالية العربية ، باعتبارها نقطة الانطلاق نحو التضامن العربي في المستقبل .

لقد خضنا في الماضي تجارب كثيرة لا يمكن لنا تجاوزها بل يجب أن ندرسها بهدف الخروج منها برؤية تساعدنا على إيجاد المسار السليم للعمل العربي المشترك بالرغم من الأحداث الجسام التي تمر بها الأمة العربية الآن .

وتاريخ الأمة العربية مليء بالعبر والدروس . فالانتصارات العربية جاءت دوماً نتيجة لوحدة العرب ، وأثمرت هذه الوحدة التي تسودها اعظم عقيدة قيام دولة عربية كبرى وصلت حدودها إلى مشارف الصين شرقاً واسبانيا غرباً. ولم تبدأ الهزائم العربية إلا عندما تفرقت كلمة العرب وتشتت وحدتهم ، كما حدث عندما اجتاحت الاستعمار

الأوروبي ، باسم الصليب ، الأراضي الفلسطينية واحتل القدس . ولم تتمكن الأمة العربية من التخلص من هذه الغزوة الضارية إلا عندما توحدت قواتها تحت قيادة صلاح الدين الأيوبي .

وأدرك الانجليز والفرنسيون ، الذين ساهموا بأكبر قسط في الحروب الصليبية ، هذه الحقيقة فعملوا على عدم قيام وحدة عربية على أنه صورة من الصور في العصور الحديثة ونجد أن بريطانيا قادت مجموعة الدول الأوروبية لإرغام محمد على على التراجع عن محاولته لإقامة وحدة بين مصر وبلاد الشام . وخلال الحرب العالمية الأولى اتفقت فرنسا وبريطانيا على تقسيم العالم العربي فيما بينهما بموجب اتفاق سايكس - بيكو ونقض الانجليز تعهداتهم بإقامة دولة عربية مستقلة موحدة مقابل تعاون العرب معهم في حروبهم ضد القوات التركية لإخراجها من الأراضي العربية ولم تكتف بريطانيا بذلك بل عملت على غرس جسم اجنبي في الوطن العربي بإقامة اسرائيل بهدف خلق حد يسرى بين مصر والمشرق العربي وأصبحت اسرائيل مصدر تهديد دائم للأمة العربية والحيلولة دون وحدتها .

وعلى الرغم من المؤامرات الاستعمارية الساعية إلى اخضاع الدول العربية لسيطرتها والحيلولة دون نهضتها ، فإن فترة ما بين الحربين الأولى والثانية شهدت حركات استقلالية في الدول العربية . وأستطاعت بعض الدول العربية في المشرق العربي الحصول على الاستقلال ، وإن كان هذا الاستقلال قد ظل منقوصا بسبب استمرار وجود القوات البريطانية في بعض هذه الدول كمصر والعراق والأردن .

التعاون العربي حقيقة تاريخية :

وبدأت المحاولة الأولى لتنظيم العمل العربي عام ١٩٤٣ عندما دعت مصر رؤساء الحكومات العربية للتشاور والبحث في التعاون العربي . وانتهى الأمر إلى تشكيل لجنة تحضيرية برئاسة النحاس باشا وعضوية رؤساء الحكومات العربية لوضع بروتوكول الاسكندرية عام ١٩٤٤ الذي كان الأساس لميثاق جامعة الدول العربية ، وتم توقيعه في اذار (مارس) عام ١٩٤٥ . فكان ذلك بداية للعمل العربي المشترك المنظم .

وعلى الرغم من أن الميثاق جاء قاصرا عن تحقيق أمني الشعوب العربية إلا أنه كان خطوة إيجابية في سبيل اقامة تنظيم عربي تتعاون الدول العربية من خلاله في كل المجالات .

والحقيقة المؤكدة أن التعاون العربي كان قائماً بالفعل قبل قيام جامعة الدول العربية . وذلك انطلاقاً من الشعور بالانتماء العربي وقد شهدت فترات كثيرة من التاريخ العربي مساندة الدول العربية لبعضها البعض في حركاتها التحررية ، وأقوى مثال على ذلك المؤتمر الشعبي الذي انعقد في بلودان عام ١٩٣٧ وأطلق عليه اسم المؤتمر العربي القومي الذي ضم الكثيرين من الساسة والمناضلين العرب من معظم الاقطار العربية وكان هدفه الأساسي تأييد القضية الفلسطينية .

تبع ذلك المؤتمر الرسمي الذي عقد في لندن في شباط (فبراير) ١٩٣٩ وحضرته وفود عربية من المملكة العربية السعودية والعراق ومصر واليمن والأردن لمساندة الوفد الفلسطيني في مطالبته باستقلال فلسطين ، وكان من نتائج هذا المؤتمر العربي صدور الكتاب الأبيض من الحكومة البريطانية برئاسة نيفل تشمبرلين وأعلن فيه تشكيل حكومة فلسطينية مستقلة خلال عشر سنوات ، يساهم العرب واليهود في حكومتها ، كما أوضح الكتاب الأبيض أن الوطن القومي لليهود لايعنى إقامة دولة يهودية ، وهي السياسة التي تراجعت عنها حكومة حزب العمال في اجتماع مماثل بين الوفود العربية والحكومة البريطانية تم عقده في لندن عام ١٩٤٧ وكانت حجة مستر بيغن وزير الخارجية البريطاني ان الكتاب الابيض صدر عن حكومة المحافظين . وكان التراجع يستهدف العودة إلى مشروع التقسيم وقيام الدولة اليهودية بالاتفاق مع الولايات المتحدة .

جامعة الدول العربية والقضية الفلسطينية :

وعندما التقت الدول العربية في أول تنظيم عربي وهو جامعة الدول العربية ، كان شاغلها الأساسي تأييد مطالب الشعب الفلسطيني في الحصول على استقلاله ورفض قيام الدولة اليهودية . وبرغم وحدة الموقف العربي صدر قرار التقسيم عام ١٩٤٧ من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وكان ذلك ايذاناً ببدء العصابات اليهودية في ارتكاب المذابح ضد الفلسطينيين واقتلاعهم من قراهم وارضهم لتوطين المهاجرين اليهود الجدد مكانهم . وهو ماتقوم به حالياً اسرائيل بعدما تم الاتفاق بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على فتح باب الهجرة لملايين اليهود الروس إلى اسرائيل . والفارق بين عام ١٩٤٧ وعام ١٩٩٠ أن العصابات الصهيونية كانت تقوم عام ١٩٤٧ بطرد العرب من اراضي الدولة اليهودية حسب قرار التقسيم فلجأ معظمهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ، أما الآن فالخطة الاسرائيلية تستهدف تفرغ فلسطين من سكانها العرب حتى تستوعب المهاجرين الجدد من الاتحاد السوفياتي ، وتنفيذا لهذه الخطة تتم مصادرة الاراضي العربية وطرد

السكان تدريجيا خارج فلسطين واتباع ايشع وسائل الاضطهاد والتعذيب والتجوع للشعب الفلسطيني لارغامه على ترك الأرض والفرار الى الدول العربية المجاورة وإلى الاردن بالذات الذي يطلقون عليه « الوطن البديل » .

وفي عام ١٩٤٨ اضطرت الدول العربية لارسال بعض قواتها إلى الاراضي الفلسطينية لحماية الشعب الفلسطيني من المذابح التي ترتكب ضده بعدما تخلت بريطانيا عن مسؤولياتها في حماية الأمن وقررت الانسحاب في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ ، وقبل تنفيذ قرار التقسيم بإقامة الدولتين الفلسطينية واليهودية : ولم تتجح القوات العربية المحدودة العدد في الحيلولة دون قيام الدولة اليهودية وإن كانت استطاعت الحفاظ على الضفة الغربية وقطاع غزة .

والآن تتكرر المسألة في شكل أبشع ، فاسرائيل لم تعد تكتفي بحدود الدولة اليهودية التي رسمتها لها الأمم المتحدة ، وإنما ترى أن حدود اسرائيل في المرحلة الحالية تضم كل الأراضي الفلسطينية وأنها لا بد أن تنفذ اجراءات الضم متى وصل العدد الكافي من اليهود الروس وتفرغ الأرض العربية من سكانها العرب

والدول العربية تواجه حاليا مشكلة بالغة التعقيد خصوصا بعد التغيير الشامل في سياسة الاتحاد السوفياتي الذي سمح بالهجرة اليهودية ، والتي بدونها لا يمكن لإسرائيل تنفيذ مخطتها التوسعي الذي يعتمد اساسا على زيادة القوة البشرية اليهودية .

وهذا فضلا عن أن القوة البشرية اليهودية لها مصدران أولهما الهجرة ، وهذه كانت قد توقفت تماما ، فبلغ عدد المهاجرين إلى اسرائيل عام ١٩٨٨ حوالي ٢٥ ألف مهاجر يقابلهم عدد مماثل هاجر من اسرائيل . وثانيهما الزيادة السكانية ، وهي في حدود ١,٣ في المئة سنويا بينما الزيادة السكانية لدى الفلسطينيين هي ٣ في المائة سنويا ، أي أن استمرار هذا الوضع لبضع سنوات مقبلة سيجعل الاكثية السكانية لعرب فلسطين . من هنا يتبين حجم الجهد المطلوب من الدول العربية لتثبيت أقدام الشعب الفلسطيني في أرضه والعمل على التقليل من أخطار الهجرة الروسية .

ولاشك أن الخطر الصهيوني بات يهدد الامن القومي العربي ككل وأن الواقع يفرض على الدول العربية توحيد مواقفها السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وهو ما حاول الرؤساء العرب في اجتماعهم في قمة بغداد اخيرا أن يؤكدوه . إلا أنه يحسن بنا أن نتذكر أن القادة العرب شعروا بالخطر نفسه على اثر قيام اسرائيل عام ١٩٤٨ فوقعوا اتفاق الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في ١٣ نيسان (ابريل) عام ١٩٥٠ .

وكان هذا الاتفاق خطوة متقدمة في سبيل العمل المشترك خصوصا أن الدول العربية تنبعت إلى أهمية التعاون الاقتصادي في ما بينها ، وأقامت بناء على ذلك مجلس الدفاع العربي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي . فكنا سابقين في التفكير في أهمية التعاون الاقتصادي العربي عن أى تكتل اقتصادي اجنبي إلا أننا توقفنا عند الاعلان عن الرغبة في التعاون الاقتصادي ، ولم ننجح في تحويلها إلى تكتل اقتصادي فعال كما فعلت المجموعة الأوروبية . وعلى الرغم من توقيع الدول العربية على اتفاق الدفاع المشترك إلا انها لم تتمكن من اتخاذ الخطوات العملية لجعل الاتفاق قابلا للتنفيذ .

محاولات الوحدة العربية في مواجهة سياسة الأحلاف :

كان التفكير العربي يدور دائما حول الوحدة العربية كأساس للعمل العربي المشترك . ففي لقاء رئيس وزراء سورية سعد الله الجابري ومعه جميل مردم وزير الخارجية مع النحاس باشا رئيس وزراء مصر في عام ١٩٤٣ ، كان الوفد السوري يطرح موضوع الوحدة العربية على اساس ضرورة توحيد بلاد الشام التي جزأها الاستعمار وهي سورية ولبنان والاردن وفلسطين . وفي هذا اللقاء أكد استعدادهم للتعاون مع أى دولة عربية أخرى في الشكل الذي ترضاه ابتداء من وحدة دستورية إلى تعاون عربي .

وقد تقدمت سورية فعلا عن طريق وزير خارجيتها السيد ناظم القدسي عام ١٩٤٩ ، بمذكرة إلى الجامعة العربية اقترحت فيها اقامة اتحاد فيديرالي بين الدول الاعضاء . ولم يكن هذا الاقتراح الوجدوي الأول من نوعه ، فقد سبقه اقتراح من نوري السعيد رئيس وزراء العراق بإقامة وحدة بين دول الهلال الخصيب تضم العراق وسورية والاردن . كما سبق وطرح فكرة الوحدة الثنائية بين العراق والاردن أكثر من مرة على اساس توحيد العرشين الهاشميين .

كما كانت الوحدة بين مصر والسودان تلح في اذهان الكثيرين من السياسيين في مصر والسودان على اساس وحدة وادي النيل . كما كانت الوحدة بين شطري اليمن تدور دائما في مخيلة المفكرين من أهل المنطقة ، إلى أن تحققت أخيرا . وكان الكثيرون من السياسيين في الشمال الافريقي يتحدثون عن وحدة المغرب العربي الكبير .

وبذلك يتبين أن فكرة الوحدة العربية كانت تلح على اذهان السياسيين في العالم العربي على اساس أن الوحدة هي السبيل لتحقيق أهداف الأمة العربية من القوة والعزة .

إلا أن العمل العربي المشترك لم يستطع أن يخطو خطوات عملية بالنسبة لقيام

تكتل عسكري عربي أو تكتل اقتصادي أو وحدة بين مجموعة من الدول العربية ، بسبب المعارضة التقليدية لبريطانيا وهى السياسة التى ورثتها الولايات المتحدة باعتبارها القوة الجديدة التى أصبحت تباشر دورها فى قيادة العالم الغربى ، وكانت سياستها تقوم على اساس ضم المنطقة العربية إلى نطاق الاحلاف الغربية وبقائها تحت السيطرة الغربية . وبدأت بالضغط على الدول العربية من أجل قبول سياسة الاحلاف اعتبارا من عام ١٩٥١ .

وترتب على محاولات الولايات المتحدة المستمرة ، أن دعا عبد الناصر إلى إجتماع يضم رؤساء الحكومات العربية فى القاهرة فى كانون الثانى (يناير) ١٩٥٥ ، بهدف اتخاذ موقف عربى موحد إزاء هذه السياسة التى كانت تقتضى الاحتفاظ لبريطانيا بالقواعد العسكرية فى مصر والعراق والأردن .

وقدم عبد الناصر فى هذا اللقاء ثلاثة اقتراحات :

أولا : رفض الانضمام للاحلاف الأجنبية :

ثانيا : العمل على تقوية الجامعة العربية لتحقيق أهدافها .

ثالثا : اضعاف الفعالية على معاهدة الدفاع المشترك عن طريق إقامة قيادة عسكرية مشتركة .

إلا أن هذا اللقاء المهم لم يستطع الخروج بأى قرار بسبب اصرار نوري السعيد رئيس وزراء العراق على الانضمام إلى الحلف الغربى المقترح .

وعندما شعرت مصر بصعوبة تحقيق العمل المشترك لحماية الأمن القومى عن طريق عمل جماعى داخل الجامعة ، لجأت إلى توقيع اتفاق ثلاثى يضم مصر وسورية والسعودية . وهى الدول التى رفضت صراحة فكرة الاحلاف وسمى الاتفاق « الميثاق الثلاثى » ، وتم التوقيع عليه فى آذار (مارس) ١٩٥٥ .

وكان الهدف الاساسى من هذا الميثاق إقامة قيادة عسكرية مشتركة . وعندما تعثر تنفيذه تحولت مصر إلى الاتفاقات العسكرية الثنائية ، فوقعت فى ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٥ اتفاقا عسكريا مع سورية ، وبعد اسبوع واحد وقع عبد الناصر والأمير فيصل اتفاقا عسكريا مماثلا .

وفى نيسان (أبريل) ١٩٥٦ عقد إجتماع فى جدة ، ضم الملك سعود والرئيس عبد الناصر والامام أحمد أمام اليمن وتم التوقيع على اتفاق عسكري ثلاثى .

وفي ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) انضم الأردن إلى الاتفاق العسكري المصري - السوري .

وقد علق بن جوريون على هذه الاتفاقات قبل العدوان الثلاثي بأنها تشكل طوقا حديديا حول اسرائيل يجب تحطيمه .

كان موقف الأمة العربية عام ١٩٥٦ عندما حدث العدوان الثلاثي على مصر ، يعبر بصدق عن وحدة المشاعر ووحدة المصير ، فقامت تظاهرات شعبية في مختلف أنحاء الوطن العربي تأييدا للشعب مصر ، وازهار الغضب للمعتدين بمختلف الوسائل ، بما فيها نفس أنابيب البترول البريطانية التي تمر عبر سورية .

كما اجتمع الرؤساء العرب في بيروت في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ وأعلنوا مساندتهم لمصر واعتبروا العدوان على مصر عدوانا على الأمة العربية كلها .

وتكرر هذا الموقف العظيم للأمة العربية في العام التالي عندما تعرضت سورية في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٧ ، لتهديد مباشر ، بسبب المؤامرة الكبرى ، التي اشتركت فيها الولايات المتحدة وتركيا ونوري السعيد في لقاء تم في انقرة . وكان هدف المؤامرة الاطاحة بالحكومة الوطنية في سورية ، وارغام سورية على الانضمام لحلف بغداد ، وقامت تركيا بتظاهرة عسكرية وحشدت قواتها على الحدود السورية ، وكان ذلك جزءا من الخطة التي تم الاتفاق عليها وهبت الدول العربية تعلن عن سخطها على هذه المؤامرة وتؤيد الشعب السوري .

وأعلن الرئيس عبد الناصر عن مساندته الكاملة لسورية ، وتأكيدا لهذا ارسل قوات مصرية إلى ميناء اللاذقية للانضمام إلى القوات السورية في الدفاع عن الحدود السورية . وكانت المفاجأة التي قلبت الموازين في المنطقة ، كما تحركت المملكة العربية السعودية تأييدا لسورية ، وقام الأمير فيصل بزيارة إلى واشنطن في ٢٣ أيلول (سبتمبر) ، كما زار الملك سعود دمشق يوم ٢٥ أيلول (سبتمبر) مؤكدا على تضامن المملكة مع سورية .

مباحثات الوحدة المصرية - السورية :

كان لهذه المواقف العربية التي أكدت تضامن الدول العربية أثر كبير في تراجع الدول المتآمرة وزيادة الوعي العربي بأهمية الوحدة العربية وأصبحت الوحدة العربية مطلبا شعبيا سوريا .

وكان الرئيس شكري القوتلي قد سبق واقترح عام ١٩٥٦ قيام اتحاد فيديرالى تحت اسم « الدول العربية المتحدة » يضم مصر وسورية والدول العربية الراغبة فى الانضمام اليه ، على أن يشمل الاتحاد الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية ويقوم المجلس التشريعى بانتخاب رئيس لمجلس الاتحاد كل سنتين ، واقترح أن تحتفظ كل دولة بنظام الحكم الداخلى الذى ترغب فيه مع احتفاظها بحق التشريع فى كل المجالات التى لاتدخل فى نطاق الاتحاد ، وأن تكون القوات العسكرية بمثابة جيش واحد .

وفى مطلع عام ١٩٥٧ سافر صبري العسلى رئيس وزراء سورية إلى القاهرة وتحدث مع عبد الناصر عن رغبة الحكومة السورية فى البدء فى محادثات جدية من أجل اقامة وحدة بين مصر وسورية كبدية للوحدة العربية . وكان من رأى عبد الناصر فى هذا اللقاء أن من الضرورى التمهيد للوحدة عن طريق عقد اتفاقات فى كل المجالات وتشكيل لجان خاصة تعمل على توحيد القوانين فى البلدين ، وكان يعتبر هذه الخطوات ضرورية لأنها ستساعد على تقريب الاوضاع بين البلدين قبل إعلان الوحدة .

واوضح عبد الناصر لصبري العسلى أن الوحدة ستعرض للمؤامرات من الخارج وأنها لن تكون محل رضاء من الغرب أو الشرق ، وأضاف أن اتمام الوحدة سيستغرق وقتا لا يقل عن خمسة أعوام . إلا أنه كان هناك رأى قوى فى الأوساط السورية يطالب بإقامة الوحدة الفورية على أن تتخذ إجراءات الوحدة فى ظل الدولة الموحدة .

وفى آب (أغسطس) ١٩٥٧ ، حدث تغيير جذرى فى الأوضاع الداخلى السورية بتشكيل المجلس العسكري الذى ضم كل الكتل العسكرية وكان بمثابة مجلس ثورة فعادت الازدواجية إلى الحكم فى سورية . ورأى أعضاء المجلس أنه لاسبيل لتفادي الاخطار التى تتعرض لها سورية سوى الاسراع فى قيام الوحدة ، وبناء على هذا رأى سافر وفد عسكري إلى القاهرة فى ١١ كانون الثانى (يناير) مطالباً بالوحدة الفورية ، وبعد لقاءات عدة مع عبد الناصر استجاب فى النهاية للوحدة الفورية .

وتم إعلان هذه الوحدة فى ٢٢ شباط (فبراير) عام ١٩٥٨ ، وكان يوماً شهيداً فى التاريخ العربى بإعتبارها أول وحدة تتم فى العصر الحديث .

تقييم الوحدة المصرية - السورية :

ولاشك أن الوحدة المصرية - السورية التى لم تصمد أكثر من ثلاثة أعوام ونصف العام وانتهت فى ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ بقيام انقلاب عسكري فى دمشق تحتاج

إلى الكثير من الدرس باعتبارها تجربة رائدة كان الهدف من قيامها سلامة الأمن العربي ورفاهية الشعب العربي .

وإذا كان يوم إعلان الوحدة يوماً مشهوداً في التاريخ العربي إلا أنه كان أيضاً ايذاناً ببداية المؤامرات الأجنبية ضد الوحدة العربية ، لأن نجاح الوحدة وامتدادها في المشرق العربي يعني تصفية النفوذ الأجنبي وبحول دون قيام إسرائيل بتنفيذ أهدافها التوسعية .

لهذا لم تتوقف المؤامرات بإعلان الانفصال بل كان على القوى الأجنبية المعادية أن تمنع تكرار هذه التجربة بل واقتلاع فكرة الوحدة من الذهن العربي ، وبعد الانفصال ازدادت التهديدات الإسرائيلية للدول العربية ، وبدأت إسرائيل بمباشرة تنفيذ مشروع تحويل مياه نهر الأردن إلى النقب ، وهو المشروع الذي اعتبره مجلس الأمن في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٣ خرقاً لاتفاقات الهدنة يجب وقفه ، وبناء عليه تم وقفه بالفعل إلا أن إسرائيل عادت إلى استئناف أعمال التحويل بعد تراجع السياسة الأميركية وحصولها على ضمانات باستمرار تدفق المساعدات الأمريكية .

ولم يكن أمام الدول العربية في ذلك الوقت سوى اتباع أحد أمرين ، أولهما التدخل بالقوة لمنع إسرائيل من الاستحواذ على مياه نهر الأردن وهو ما لم يكن في قدرة الدول العربية عسكرياً . وثانيهما قيام الدول العربية بتنفيذ المشروع العربي لاستغلال مياه نهر الأردن في الأراضي العربية ، وكان ذلك هو الخيار الأفضل .

سياسات القمة العربية :

اطلع عبد الناصر على توصيات رؤساء أركان حرب الجيوش العربية في لقائهم في الجامعة العربية عام ١٩٦٣ ، بضرورة تنفيذ قرارات مجلس الدفاع التي صدرت في حزيران (يونيو) ١٩٦١ بالتوصية بإنشاء قيادة عربية مشتركة بهدف منع إسرائيل من تحويل مياه نهر الأردن ، ثم وجه الدعوة لعقد مؤتمر قمة عربي بدأت جلساته في ١٣ كانون الأول (يناير) ١٩٦٤ في مقر جامعة الدول العربية . وأكدت القمة على ضرورة وجود قوة ردع عربية للدفاع عن الدول العربية عند تنفيذ المشروع العربي لاستغلال مياه نهر الأردن . وأصدرت قراراً بإنشاء قيادة عربية موحدة لجيوش الدول العربية .

وخصص الرؤساء ١٥٤ مليون جنيه استرليني لشراء السلاح بالإضافة إلى نفقات اغاثة سنوية مقدارها ثمانية وعشرون مليون جنيه وقد خصصت هذه الأموال لسورية

والاردن ولبنان . أما مصرف لم تكن في حاجة الى مساندة مالية بل تعهدت بتقديم مساعدات عينية للجبهة الشرقية .

وعندما صدر هذا القرار رجعت بذاكرتي الى شريط الاحداث منذ عام ١٩٤٨ ، وتصورت اننا نجحنا في النهاية في تصحيح اخطائنا ووضعنا اقدامنا على بداية الطريق السليم لتحقيق أمننا ، وأن كل ما يلزمنا هو بعض الوقت لاستكمال قواتنا الدفاعية لتكون قادرة على ردع أى عدوان ضد الأمة العربية .

وصدر قرار آخر بانشاء هيئة عربية تشرف على تنفيذ المشروع العربى لاستغلال مياه نهر الأردن مع تخصيص الأموال اللازمة لبداية المشروع . كما صدر قرار مهم مهد لقيام منظمة التحرير الفلسطينية ، وصدر قرار بتشكيل لجنة برئاسة الامين العام للجامعة وعضوية ممثلين عن الملوك والرؤساء لمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن القمة . كذلك صدر قرار مهم للغاية يقضى بأن يجتمع ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية مرة في السنة على الأقل .

كلما مرت الأيام بما تحمل من التجارب ازيد اقتناعا بأن احترام القرار الذى صدر عن قمة ١٩٦٤ (انشاء الجبهة الشرقية وتخصيص المال اللازم لها) كان ضروريا لضمان حسن العلاقات العربية وفض الاشتباكات التى تقوم بين الحين والآخر بين الدول العربية . وبعد مرور أكثر من ربع قرن نعود مرة أخرى لنؤكد في قمة بغداد في آيار (مايو) ١٩٩٠ على ضرورة اللقاء الدورى للرؤساء العرب . ويشير عدم احترام هذا القرار الذى سبق التأكيد عليه في قمة الجزائر ١٩٧٣ ، الى وجود خطأ تنظيمى لم تنتبه اليه ويجب تصحيحه في أول اجتماع لوزراء الخارجية .

وقد خرجت من لقاء قمة كانون الثانى (يناير) ١٩٦٤ ، وأنا شديد التفاؤل فقد وضعت الدول العربية حجر الأساس لصرح الأمن العربى والضمان العربى . الا أن تفاؤلى لم يستمر طويلا ، فسرعان ما بدأ سويس الخلافات ينخر في هذا الصرح ، وهو في بداية انشائه ليحول دون قيامه مما أدى الى فتح الباب على مصراعيه لتواصل اسرائيل تنفيذ مخططاتها التوسعية على حساب الشعب العربى .

عدوان ١٩٦٧ :

وقامت اسرائيل بعدوان ١٩٦٧ ونجحت في احتلال كل الأراضى الفلسطينية وسيناء والجولان ، بمعاونة الولايات المتحدة ، وأصبحت اسرائيل مصدر تهديد دائم لأمن الدول العربية .

وفشلت الدول العربية في محاولاتها لردع العدوان الاسرائيلي . وقد شهد العالم العربي الكثير من التجارب لحماية الأمن العربي :

— جربنا صيغة التحالف العسكري الثنائي ،

— جربنا صيغة التحالف العسكري بين عدد محدود من الدول العربية .

— جربنا صيغة الوحدة الاندماجية .

— جربنا صيغة القيادة العسكرية المشتركة لكل الدول العربية .

وقد فشلت هذه التجارب ، الواحدة بعد الأخرى ، ولا يمكن أسناد هذا الفشل كله الى القوى الأجنبية المضادة . فنحن نعلم منذ البداية أنها تعمل ضد قيام وحدة عربية على أية صورة من الصور وبالذات الوحدة العسكرية .

لكن المؤامرات الخارجية لم تكن لتنجح في تحقيق أهدافها لولا أنها وجدت بيئة مهيأة تسود فيها الخلافات العربية وتنعدم فيها الثقة بين القادة العرب ، مما أدى الى عجز الدول العربية عن حشد امكاناتها لتحقيق الأمن العربى .

وكانت هزيمة ١٩٦٧ بداية تنبه عربى للأخطار الجسيمة التى تتعرض لها الأمة العربية ، وجاء اجتماع قمة الخرطوم فى آب (أغسطس) ١٩٦٧ ايدانا ببداية تصحيح الاخطاء ، فأجمع الرؤساء العرب على انهاء الخلافات العربية وعقدوا النية على التعاون من أجل انقاذ الأرض العربية التى اجتاحتها اسرائيل .

وقررت السعودية والكويت وليبيا تقديم الدعم الاقتصادى لمصر والأردن لتمكينهما من الصمود الاقتصادى ، وبدأت مرحلة جديدة لاعداد الدول العربية لمعركة التحرير وهى المعركة التى خضناها فى تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ ، وحطمت فى أيامها الأولى أسطورة اسرائيل العسكرية .

وكان لابد من الاعداد السليم للمعركة التى قررت مصر وسورية خوضها سويا . وكان هذا الاعداد يرتكز على دعامتين : الأولى : حسم الخلافات العربية أو تجميدها على الأقل . والثانية : ان تقدم الدول العربية أقصى دعم عسكري للجبهتين المصرية والسورية .

وقد قرر مجلس الدفاع العربى فى ٣٠ كانون الثانى (يناير) ١٩٧٣ وضع كل من الجبهات الشرقية والغربية تحت قيادة القائد العام للقوات المصرية ، وقامت كل دولة بتحديد القوات التى تضعها تحت أمر القائد العام للقوات المسلحة .

كما أقر المجلس البدء في بناء قاعدة صناعية حربية ، وكان حشد الطاقات العربية يقتضى تضامنا عربيا قويا وعدم حدوث خلافات بين الدول العربية ، مما كان يستدعى التحرك بسرعة لتطوير الخلافات التى تنشأ بين الدول العربية ، وكان من أهمها الخلاف الذى نشب بين الأردن من جانب وسورية ومصر من جانب آخر . واستغرق اصلاح الوضع جهودا متصلة الى ان تم لقاء ثلاثى بين الرؤساء الثلاثة فى القاهرة فى ١٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٣ أى قبل المعركة بحوالى ثلاثة أسابيع .

وعندما بدأت المعركة ساد التضامن العربى الساحة العربية وبدأت الدول العربية فى ارسال قواتها الى ساحة القتال ، واستخدمت الدول العربية المنتجة للنفط سلاح النفط ومنعته عن الولايات المتحدة شريكة اسرائيل فى العدوان . واستطاعت بذلك نقل المعركة الى مستوى دولى يتجاوز ميدان القتال مما كان له الأثر الكبير على اقتصاديات الولايات المتحدة وأوروبا الغربية . والواقع ان التضامن العربى فى هذه الفترة كان قد وصل الى ذروته وظهر فى أروع صوره ، وبخاصة بعدما لمست الأمة العربية الأداء الرائع للمقاتل المصرى والسورى فى مواجهة أحدث الاسلحة الامريكية التى تستخدمها اسرائيل .

مرحلة التشتت العربى :

وانتهت المعركة بخروج مصر من المواجهة العسكرية بتوقيعها معاهدة الصلح مع اسرائيل ، مما أدى الى عزل مصر عن الدول العربية لفترة طويلة واحداث خلل فى التوازن الاستراتيجى العربى - الاسرائيلى . واجتمعت قمة بغداد فى تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٧٨ مستنكرة اتفاقات كامب ديفيد معبرة بذلك عن مشاعر غالبية المواطنين العرب .

وأصدرت القمة قرارا ايجابيا مهما للغاية بدعم الجبهة الشرقية المكونة من سورية والأردن والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وخصصت لها مبلغ ٣٥ بليون دولار يتم توزيعها على عشر سنوات . وهو مبلغ يعادل ثلاثة أضعاف ما انفقته اسرائيل فى الفترة نفسها . وكانت الجيوش العراقية والسورية والأردنية تشكل جبهة عسكرية تفوق القوات الاسرائيلية لو احسن تنظيمها .

وكان الهدف من هذا القرار هو قيام الجبهة الشرقية بحماية الأراضى العربية ضد الاعتداءات الاسرائيلية فى المرحلة الأولى ، على أن تبدأ قوات الجبهة الشرقية فى تحرير الأراضى العربية المحتلة عندما تستكمل مرحلة التسليح . وكالعادة كانت الخلافات العربية التى دبت بين أعضاء الجبهة وراء الحيلولة دون تنفيذ هذا القرار الحيوى ، وبذلك أثبتت الخلافات العربية انها أقوى سلاح تمتلكه اسرائيل .

ولم تتردد اسرائيل في استغلال هذا الفشل العربي فقامت بالغارة على المفاعل النووي العراقي في حزيران (يونيو) ١٩٨١ ، واجتاحت الاراضى اللبنانية في السنة التالية في حزيران (يونيو) ١٩٨٢ ، ولا تزال تسيطر على جنوب لبنان ، وأغارت على الاراضى التونسية لضرب مقر المنظمة الفلسطينية . وأصبحت الساحة العربية مكشوفة تماما أمام العدوان الاسرائيلى ، فالأمن العربى لم يعد له من يحرسه أو يصونه .

وفي هذه المرحلة من التشتت العربى كانت الولايات المتحدة تسارع قبل أى اجتماع عربى بالاعلان عن رغبتها في تحقيق السلام في الشرق الأوسط كما حدث عام ١٩٨٢ ، عندما تقدم الرئيس الامريكى ريجان بمبادرة قبل اجتماع قمة فاس ، الا أنه لم ينفذ حرفا واحدا مما جاء في هذه المبادرة لمجرد اعتراض اسرائيل عليها .

وعلى سبيل المثال ورد في خطته ان الولايات المتحدة لا توافق على اقامة مستوطنات اسرائيلية في الاراضى المحتلة ، الا أنه بعد صدور هذا الاعلان صادرت اسرائيل أكثر من خمسين في المائة من أراضى الضفة الغربية ، وأقامت أكثر من مائة وخمسين مستعمرة جديدة عن طريق الأموال التى تقدمها الولايات المتحدة الى اسرائيل .

وفي عام ١٩٩٠ نقرأ التصريحات نفسها للرئيس الامريكى بوش مؤكدا اعتراض حكومته على بناء المستعمرات الاسرائيلية في الاراضى المحتلة ، الا أن هذا الاعتراض لا قيمة له من الناحية العملية لأن تمويل بناء المستعمرات يأتى من الولايات المتحدة لتمكين اسرائيل من استقبال المهاجرين اليهود من روسيا .

ومشكلة الشرق الأوسط منذ عام ١٩٦٧ تتلخص في مشكلة الأرض وتحقيق السلام . وكانت اسرائيل ترى في عام ١٩٦٧ أن من مصلحتها إرغام الدول العربية على قبول السلام معها مقابل انسحابها من الاراضى العربية ، مما يتيح لها حرية الحركة الاقتصادية في المنطقة العربية الأمر الذى يعود عليها بفوائد عظيمة . فطرحت مبدأ الأرض مقابل السلام ، وهو المبدأ الذى تبنته الولايات المتحدة نيابة عن اسرائيل ، وكان هذا المبدأ هو الأساس الذى بنى عليه مشروع دول امريكا اللاتينية في تموز (يوليو) ١٩٦٧ أمام الجمعية العامة ، وقرار مجلس الأمن ٢٤٢ في تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٦٧ . ثم تراجع عنه .

العرب واسرائيل .. والسلام :

وقد رأت الدول العربية في بداية الثمانينات التمشى مع الاعلان الامريكى عن مبدأ

الأرض مقابل السلام ، فأقر الرؤساء العرب هذا المبدأ في لقائهم في قمة فاس عام ١٩٨٢ ، ووافقوا على مبدأ السلام مع اسرائيل مقابل انسحابها الى خطوط ١٩٦٧ ، وبذلك تكون الدول العربية في هذا القرار قد تنازلت من الناحية القانونية عن المطالبة بحدود قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ .

وبالرغم من الموقف العربي الجماعي الذي يدعو الى السلام فان اسرائيل تجاهلته بعد أن أصبحت في غير حاجة الى السلام طالما انها تستطيع فرض الأمر بالقوة وطالما انها تتمتع بمساندة امريكا الى اقصى حد سياسيا وعسكريا واقتصاديا . وفي مواجهة التخطيط الصهيوني المنظم أصبحت الدول العربية في أمس الحاجة الى مخطط يحتاج تنفيذه الى سنين طويلة ، الا أنه بقدر نجاحنا في تحقيق تضامن عربي فعال يمكن اختصار هذه المرحلة ومدة تنفيذها .

ولا اعتقد أننا في حاجة الى طرح افكار جديدة تتعلق بالاهداف فهي أمور ناقشناها الرؤساء العرب منذ عام ١٩٦٤ ، حتى آخر اجتماع في بغداد عام ١٩٩٠ بل وصدر الكثير من القرارات الحيوية رأى الرؤساء ضرورة تنفيذها لمواجهة التحديات التي تواجهها الأمة العربية .

وإذا رجعنا الى قرارات القمة العربية السابقة سنجد انه لم تكن تنقصنا الرؤية السليمة لتحديد المخاطر التي تهددنا ، واستطاع الرؤساء وضع الخطط العملية الكفيلة بمواجهة هذه المخاطر . الا أن الخلافات العربية كانت وراء القضاء على كل الخطط التي وضعها الرؤساء ، بل وحالت دون عقد مؤتمرات القمة العربية الدورية .

ونحن مازلنا نعاني من التخلف السياسي ولا يمكن علاجه إلا بالاصرار على الحوار المستمر بين أصحاب القرار ، واجتماعات القمة تقدم أفضل فرصة لاجراء الحوار واحتواء الخلافات .

والخلاصة ، يمكنني القول أنه لا تنقصنا التجارب أو الدراسات حول كل المشاكل العربية امنية أو اقتصادية أو تنظيمية ، ونحن في حاجة الى ارادة سياسة قوية لاختيار الطريق القومى على ضوء الخبرات الماضية ، وكنت اتمنى أن يكون اجتماع القمة الأخيرة في بغداد بداية لوضع اقدامنا على الطريق السليم لتحقيق التضامن العربي المنشود .

الا أن النزاع الحالى الذى بدأ باحتلال القوات العراقية للأراضى الكويتية ترك جرحا عميقا في مجال التضامن العربي الذى كان ما يزال يحبو . الأمر الذى يتطلب أولا ازالة

آثار هذا النزاع وعودة الأمور الى طبيعتها حتى يمكننا أن نبدأ في البناء من جديد من أجل
تضامن عربي لحماية أمن الأمة العربية ومواجهة التحديات الخارجية التي تهددها .

وعندما انظر الى واقعنا اليوم ، لا اجد بارقة أمل ولكنى لن أياس من الدعوة الى
التضامن العربي والتذكير بالأخطار . فهذا قدرى ، وهذا سر تفاؤلى الدائم برغم الغيوم
السوداء التي تخيم على سماء الأمة .

* * *

ARAB SOLIDARITY AND NATIONAL SECURITY

By Mohamoud Riyad(*)

This paper reviews in depth the National Arab experience of fostering co-operation and solidarity within the Arab World, throughout the last four decades. The personal experience of the author who held the office of Secretary General of the League of Arab States for approximately eight years, portrays the various concerted endeavours to put the ideology of Arab Nationalism into practice.

The role of the League of Arab States as regards the Palestinian question was the cohesive force behind the attempt to fulfill the national aspirations of the Arab Nation. The paper analysis in details the Arab joint action towards the Palestinian problem, confrontation of foreign defence alliances and the support of bilateral and multilateral endeavours for unity. In this respect, the Egyptian - Syrian unity has been assessed.

The paper deals also with the Arab Summit conferences, with special stress on their positive role in alleviating dangers to national security during times of crises.

* * * * *

(*) Former Secretary General of the League of Arab States.